وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين -سطيف02-
كلية الحقوق والعلوم السياسية

فرقة البحث التكويني الجامعي (PRFU): تطور الجريمة في ظل التحول الرقمي واستخدامات أنظمة الذكاء الإصطناعي: الطريق نحو تحقيق الأمن الرقمي وسبل مكافحة الإجرام المعلوماتي (G01L01UN1902202300005)

فرقة البحث" حوكمة الحقوق الإجتماعية والثقافية: التحديات والرهانات

مخبر الدراسات والبحوث حول حقوق الإنسان

تعلن عن تنظيم الملتقى الوطني الهجين (حضوري/عن بعد) حول:

الأمن العقاري في ظل التحول الرقمي في الجزائر- المكاسب والرهانات -

وذلك بتاريخ : 03 ماي 2025 بقاعة المناقشات، مكتبة الكلية

الهيئة المشرفة على الملتقى الوطني

الرئيس الشرفي للملتقى: أ/د. قشي الخير مدير جامعة سطيف02.

مدير الملتقى: أ/د. بن أعراب محمد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف02.

رئيسة الملتقى: د/ عوابد شهرزاد، جامعة سطيف02.

المنسق العام: أ/د .صفو نرجس، مديرة مخبر الدراسات والبحوث حول حقوق الإنسان، جامعة سطيف02.

رئيس اللجنة العلمية: أ/د. وداعي عزالدين، جامعة سطيف02.

رئيسة اللجنة التنظيمية: د/ لرقط سميرة، جامعة سطيف02.

المنسق التقني: د/قلو ليليا، جامعة سطيف02.

الفئات المستهدفة

تتشرف الهيئة المنظمة للملتقى الوطني أن تدعو للحضور:

- الأساتذة الجامعيين وطلبة الجامعة من كل المستويات. - ممثلي الهيئة القضائية (مجلس قضاء سطيف). - مستخدمي الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين (المجلس المحلي CLOA- SETIF). - مستخدمي معهد الهندسة المعمارية بجامعة سطيف02. - مستخدمي مديرية التعمير والبناء والهندسة المعمارية (DUC-SETIF). - مستخدمي مستخدمي مديرية التجهيزات العمومية (DEP-SETIF). - مستخدمي الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره –AADL (المديرية الجهوية بسطيف). - مستخدمي ديوان الترقية والتسيير العقاريين (OPGI-SETIF). - مستخدمي الوكالة العقارية (AGENCE FONCIERE –SETIF).	- مستخدمي هيئة الرقابة التقنية للبناء (CTC-SETIF). - مستخدمي المديرية الجهوية للأملاك الوطنية والحفظ العقاري (مديرية أملاك الدولة - مستخدمي المصالح التقنية لبلدية سطيف – مصلحة البناء والتعمير للبلدية. - مستخدمي عن شرطة العمران بالبلدية. - مستخدمي مديرية الإدارة المحلية DAL-SETIF. - مستخدمي مديرية البيئة – سطيف. - مستخدمي مديرية الشؤون الدينية والأوقاف –سطيف. - ممثلي المرقين العقاريين. . مستخدمي مديرية البيئة – لولاية سطيف.	- الأساتذة الجامعيين وطلبة الجامعة من كل المستويات. - ممثلي الهيئة القضائية (مجلس قضاء سطيف). - مستخدمي الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين (المجلس المحلي CLOA- SETIF). - مستخدمي معهد الهندسة المعمارية بجامعة سطيف02. - مستخدمي مديرية التعمير والبناء والهندسة المعمارية (DUC-SETIF). - مستخدمي مستخدمي مديرية التجهيزات العمومية (DEP-SETIF). - مستخدمي الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره –AADL (المديرية الجهوية بسطيف). - مستخدمي ديوان الترقية والتسيير العقاريين (OPGI-SETIF). - مستخدمي الوكالة العقارية (AGENCE FONCIERE –SETIF).	- مستخدمي هيئة الرقابة التقنية للبناء (CTC-SETIF). - مستخدمي المديرية الجهوية للأملاك الوطنية والحفظ العقاري (مديرية أملاك الدولة - مستخدمي المصالح التقنية لبلدية سطيف – مصلحة البناء والتعمير للبلدية. - مستخدمي عن شرطة العمران بالبلدية. - مستخدمي مديرية الإدارة المحلية DAL-SETIF. - مستخدمي مديرية البيئة –سطيف. - مستخدمي مديرية الشؤون الدينية والأوقاف –سطيف. - ممثلي المرقين العقاريين. . مستخدمي مديرية البيئة –لولاية سطيف.

اللجنة العلمية للملتقى

رئيس اللجنة العلمية: أ/د. وداعي عزالدين، جامعة سطيف2.

أعضاء اللجنة العلمية للملتقى

أ.د/ بودوخة ابراهيم	أ.د/ علواش فريد	د/ لعجاج عبد الكريم	د/ كسكاس أسماء	د/برارمة صبرينة
أ.د/ كوسة عمار	أ.د/ زايدي آمال	د/ لعطافي مصطفى	د/ زروق نوال	د/ منصوري رؤوف
أ.د/وداعي عزالدين	أ.د/ بوخالفة فيصل	د/حمود صبرينة	د/ بن الصغير شهرز	د/ليليا قلو
أ.د/صفو نرجس	د/ كوسام أمينة	د/ جبابلة عمار	د/ عوابد شهرزاد	د/ حسام مريم
أ.د/ خرشي إلهام	د/ مشري سلمى	د/ ذوادي عادل	د/ قرماش كاتية	د/ صلاب سيد علي
أ.د/ توابتي إيمان ريمة سرور	أ.د/ عماروش سميرة	د/ داهل وافية	د/شاكري سمية	د/ حمود صبرينة
أ.د/ بن دعاس سهام	د/ بوقندول سعيدة	د/ معمري نصر الدين	د/ بن خليفة مريم	د/ لعموري سعيدة
د/ لعموري سعيدة	د/ نايل صونيا	د/ قريدي سامي	د/ قنوفي وسيلة	د/ شمس الدين بشير الشريف

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

اللجنة التنظيمية

رئيسة اللجنة التنظيمية: د/ لرقط سميرة، جامعة سطيف2.
نائبة رئيسة اللجنة التنظيمية: د/ كرميش نور الهدى جامعة سطيف2.

أعضاء اللجنة التنظيمية

أ/ دربال مديحة	أ/ قاسم لامية	أ/ نمديلي رحيمة	ط.د/ بن سعدون رضا	ط.د/ بوترعة شمس الدين
ط.د/ بوصباط آمال	ط.د/ زحاف مريم	ط.د/ لعمارة حسين	ط.د/ بوطالبي لينة	ط.د/ كعبش وصال

إشكالية الملتقى

يمثل القطاع العقاري محورا أساسيا في تنمية كل القطاعات، فهو الاساس الذي تبنى عليه كل الخطط وفي كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهو أساس الاستقرار والتعامل بين الناس، كما يشكل ثروة اقتصادية هامة للدولة تمكنها من تمويل خزينتها. ولقد استفاد القطاع العقاري من موجة التحول الرقمي التي شهدها العالم في مجال التكنولوجيا الحديثة التي أسفرت عن إحداث تغيير بشكل كلي في مجمل القطاعات، تسعى السلطات من خلالها إلى بعث الشفافية في التسيير وتحقيق مقتضيات الأمن العقاري خاصة في المجال العقاري وهذا ما أكده السيد رئيس الجمهورية في برنامج عمل حكومته، حيث أصبحت الرقمنة خيارا استراتيجيا يتم تكريسها في كافة القطاعات وأهمها القطاع العقاري.

ونظرا إلى العلاقة الجدلية التي تربط العقار بالتعمير على اعتبار أن العقار المادة الأساسية التي توضع عليها المشاريع العمرانية، الشيء الذي يجعل التعمير الأداة القانونية الناجحة في تسخير العقار خدمة للتنمية بكل أبعادها، كان موضوع الأمن العقاري محور إهتمام مختلف الدول ومن بينها الجزائر لما له من أهمية في استقرار في المعاملات العقارية ، وكذا لما له من علاقة بالطابع المعماري والعمراني للمدن، الأمر الذي يعكس حقيقة تاريخ وحضارة الشعوب، إذ أنها تحمل في طياتها قصصا وأسرارا تكشف عن هوية المكان والإنسان وتتجسد هذه الأخيرة في النمط أو الطابع المعماري للبنايات والمدن من خلال أشكال المباني، من حيث التصميم والهندسة المعمارية والمواد المستخدمة والزخارف والأحجام والألوان التي تعكس ثقافة الشعوب وتاريخها، وتخطيط المدينة بما تتضمنه من الشوارع والمساحات والحدائق وتنظيم الفضاءات العامة، متأثرة بجملة من العوامل المختلفة التي تحدد هذا النوع من الطابع أو النمط العمراني، الذي يعكس بدوره السمات والقيم الجمالية التي يعبر عنها المبنى والتصميم العمراني للمدينة.

وكغيرها من بلدان العالم، تأثر العمران في الجزائر بمختلف الحضارات المتعاقبة التي أفرزت أشكالا مختلفة من العمارة في نمطها وطابعها المعماري، الذي يعبر عن ثقافات وتاريخ هذه الحضارات المختلفة والمتعاقبة إلى يومنا هذا، وما يتجسد فعلا في تلك المعالم والنماذج العمرانية ذات الخصوصيات الهندسية التي تختلف من منطقة إلى أخرى، كالقصور المتواجدة في صحرائنا الكبرى والمساجد القديمة التي تعبر عن الحضارة في المدينة الإسلامية القلاع والحصون والمعابد والحمامات الساخنة في المدن الرومانية المنتشرة في مختلف مناطق البلاد والكنائس المشيدة في القرنين السابع والثامن عشر، والبنايات القديمة الموروثة عن العهد الإستعماري...؛ إذ أن كل هذه الشواهد والمعالم التاريخية والمدن القديمة في الجزائر تعبر عن الطابع والنمط المعماري لمختلف المدن الجزائرية خلال كل فترة من الفترات المتعاقبة على الدولة الجزائرية.

وتبرز أهمية الموضوع بحكم إرتباطه الوثيق بمتطلبات التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، وباعتباره إحدى مقومات النهوض بالقطاع العقاري وقطاع السياحة وكذا التهيئة والتعمير وقطاع الإسكان ؛ومن هذا المنطلق أولى المشرع الجزائري إهتماما بالغا لهندسة أطره القانونية والتنظيمية في إطار تحقيق مقتضيات الأمن العقاري كمؤشر رئيسي في سبيل الوصول إلى حوكمة إدارة وتسيير الوعاء العقاري في الجزائر، وتجسد ذلك بسنه لمجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتنظيم العمران بصفة عامة وبالطابع المعماري للمدن

بصفة خاصة؛ على غرار القانون رقم: 90-29 المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم والنصوص التطبيقية له، المرسوم التشريعي رقم: 94-04 المؤرخ 1994/05/18 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري، المرسوم التنفيذي رقم: 14-27 المؤرخ في 2014/02/01 الذي يحدد المواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على البنايات في ولايات الجنوب، المرسوم التنفيذي رقم: 15-19 المؤرخ في 2015/01/25 الذي يحدد كيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم: 24-247 المؤرخ في 2024/07/23، المرسوم التنفيذي رقم: 91-175 المؤرخ في 1991/05/28 الذي يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء، المرسوم التنفيذي رقم 91-178 المؤرخ في 1991/05/28 الذي يحدد إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي والمصادقة عليه المعدل والمتمم، المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 1991/05/28 الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه، القانون رقم: 98-04 المؤرخ في 1998/06/15المتعلق بحماية التراث الثقافي، القانون رقم: 08-15 المؤرخ في 2008/07/20 الذي يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، المرسوم التنفيذي رقم 22-55 المؤرخ في 2 فيفري 2022 الذي يحدد شروط تسوية البنايات غير المطابقة لرخصة البناء المسلمة، القانون رقم 90-25 المؤرخ في 1990/11/18 المتضمن التوجيه العقاري، القانون رقم : 03-01 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بالتنمية المستدامة والسياحة، القانون رقم: 06-06 المؤرخ في 2006/02/20 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، القانون رقم :11-04 المؤرخ في 2011/02/17 الذي يحدد القواعد التي تنظم نشاط الترقية العقارية، القانون رقم: 90-30 المؤرخ في 1990/12/01 المعدل والمتمم المتعلق بالأملاك الوطنية والقانون رقم: 84-12 المؤرخ 1984/06/14 المتعلق بالنظام العام للغابات ...إلخ.

ويعكس هذا الكم الهائل للنصوص القانونية والتنظيمية المذكورة أعلاه الإهتمام الواسع للمشرع الجزائري والسلطات العليا للدولة بضبط المجال العمراني وتحقيق المؤشرات الدنيا للأمن العقاري؛ والذي دعمته الحكومة الجزائرية بجملة من الإصلاحات الهيكلية والتطبيقات الرقمية الهادفة إلى تصحيح العلاقة بين المواطن والإدارة والعلاقة بين هذه الأخيرة والمتعاملين معها تحقيقا لمقتضيات الأمن العقاري في إطار الإصلاح الإداري والتحول الرقمي، غير أن الواقع يكشف عن العديد من المخلفات السلبية التي كانت نتاجا للتطبيق غير السليم أو المبالغ فيه لهذه النصوص القانونية، مما أسفر من الناحية القانونية عن تضخم تشريعي، تشعب قانوني، فوضى مفاهيمية وتضارب في التفسير والتطبيق بين مختلف المتعاملين مع هده النصوص القانونية. وخلف من الناحية الواقعية تعديات وتجاوزات خطيرة خرقا لضوابط التصميم المعماري والبناء والتعمير المقررة قانونا، وهذا ما أثر سلبا على الطابع المعماري للمدن الجزائرية الذي تجسدت أبرز سماته في الآونة الأخير في فوضى معمارية بعيدة كل البعد عن المعايير الدولية للمدن المعاصرة؛ بناءات فوضوية، بنايات آيلة للإنهيار، توسع عمراني عشوائي، طمس الهوية المعمارية القديمة، إضافة إلى الإهتمام بالكم دون النوع في إنجاز السكنات والمرافق العمومية....)؛ لنتساءل اليوم حول مدى مساهمة الهندسة القانونية، المؤسساتية والإجرائية لمجال البناء والتعمير في تحقيق الأمن العقاري وبالتالي ضبط الطابع المعماري للمدن الجزائرية وترقيته إلى مصاف المعايير الدولية تحقيقا لمتطلبات الأمن العقاري؟ وفي ذات السياق يمكن التساؤل أيضا حول مدى تبني الحكومة الجزائرية وإستخدامها للتكنولوجيات الحديثة في عصرنة إدارة وتسيير الوعاء العقاري بصفة عامة وعصرنة المدن الجزائرية بصفة خاصة ؟

ويأتي هذا الملتقى المندرج ضمن سلسلة النشاطات العلمية لكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة سطيف2 كفسحة علمية نستدعي من خلالها جميع الباحثين، الطلبة، المختصين ومستخدمي المؤسسات والإدارات العمومية الفاعلة في مجال البناء والتعمير وإدارة وتسيير العقار، لمناقشة مختلف الإشكالات القانونية والعملية (الإدارية والقضائية) التي يطرحها موضوع هذا الملتقى برؤى وأطروحات وأبعاد متعددة الجوانب في سبيل الوصول إلى تحديد مواطن ضعف المنظومة القانونية والمؤسساتية المعنية المختصة في هذا الشأن وإقتراح الحلول الكفيلة بإعادة تصحيح الوضع الراهن لتحقيق الأمن العقاري والنهوض بالمدن الجزائرية إلى مصاف المدن العالمية والذكية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية
نيابة العمادة للكلية بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

أهداف الملتقى

تهدف هذه الفعالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بالمنظومة القانونية للبناء والتعمير المقررة على المستوى الوطني وتحديد مواطن الخلل فيها ومختلف الإشكالات التي تطرحها؛
- تقييم جودة أداء المؤسسات والإدارات المختصة بضبط المجال العمراني وتلك المختصة بإدارة وتسيير الوعاء العقاري في الجزائر؛
- مناقشة معايير التصميم المعماري للمدن الجزائرية بين الماضي والحاضر، وتحديات ورهانات مواكبة المعايير الدولية للبناء والتعمير؛
- التعريف بمختلف التطبيقات المستحدثة بإستخدام التكنولوجيات الحديثة في القطاع العقاري ومجال التهيئة والبناء والتعمير تحقيقا للأمن العقاري.
- صياغة بنود أرضية وطنية لإعادة النهوض بالطابع العمراني للمدن الجزائرية بما يتواءم مع المعايير الدولية في ظل الموازنة بين إستخدام أساليب التسيير العمومي الحديث للمدن الذكية من جهة، مع الحفاظ على الموروث الحضاري والثقافي للمدن الجزائرية من جهة أخرى.

محاور الملتقى

المحور الأول: المنظومة القانونية للبناء والتعمير والمنظومة العقارية في الجزائر تحت المجهر(الأطر القانونية والتنظيمية).

المحور الثاني: الآداء الوظيفي للهياكل المؤسساتية المعنية بضبط المجال العمراني وتحسين الطابع المعماري للمدن الجزائرية .

المحور الثالث: إشكالات التوازن بين النسق المعماري للمدن الجزائرية ومتطلبات التوسع العمراني للمدن.

المحور الرابع: جودة البناء وتحسين الطابع العمراني و المعماري له وتحقيق الأمن العقاري بين الفعالية والقصور

المحور الخامس: تأثير استخدام التكنولوجيات الحديثة في المجال العمراني وآفاق تطويرها وفق مقتضيات الأمن العقاري .

شروط المشاركة

- أن تتصف المداخلة بالجدية والأصالة وألا يكون قد سبق نشرها أو المشاركة بها في أي تظاهرة علمية أو أي نشاط علمي من أي نوع.
- أن يكون موضوع المداخلة ضمن محاور المداخلة.
- أن تتضمن المداخلة ملخصا باللغتين العربية والأجنبية، مع الكلمات المفتاحية.
- ألا تقل عدد صفحات المداخلة عن 12 صفحة و ألا تزيد عن 20 صفحة.
- أن تكتب المداخلات باللغة العربية بخط sakkal Majalla (حجم 14 في المتن و12 في الهامش)، وباللغة الأجنبية بخط Times New Roman(حجم 12 في المتن و10 في الهامش)
- ترسل المداخلات على الرابط: https://form.univ-setif2.dz/index.php/228446?lang=ar
- للاستفسار يرجى الاتصال بالرقم التالي:0555860641

آجال المشاركة

آخر أجل لاستقبال المداخلات: 28 أفريل 2025

آخر أجل للرد على المداخلات المقبولة: 30 أفريل 2025

تاريخ إنعقاد الملتقى: 03 ماي 2025.